مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية ISSN :2602 554X-
المجلد 02 العدد 01 السنة 2017 ص ص:44 -56

دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية

سعاد بن عبيد أمينة النوي

مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي ج.باتنة1 مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي ج. باتنة1

souad_benabid@yahoo.fr noui.mina@yahoo.com

تاريخ الاستلام:04 /2017/04 تاريخ النشر: 2017/06/30

ملخص:

لم يعد دور المؤسسات العقابية في إطار الفلسفة العقابية الحديثة ينحصر فقط في تنفيذ العقوبة بهدف الحفاظ على أمن المجتمع وحمايته من خطر الجرائم التي يقوم بها الأشخاص المنحرفين؛ بل تعدى دورها إلى إصلاحهم وتهذيبهم وعلاجهم عن طريق استعمال أفضل الوسائل والبرامج لإعادة تأهيلهم بما يساعدهم على الاندماج مجددا في المجتمع كأفراد صالحين. فالتأهيل المهني (التكوين المهني) يمثل واحدا من البرامج التأهيلية الأساسية التي تقدمها المؤسسات العقابية والذي يمكن النزلاء خاصة فئة الشباب منهم من تنمية مداركهم قصد تسهيل مهمة إعادة إدماجهم، من خلال الشهادة التي يتحصلون عليها والتي تثبت مؤهلات ومقدرة النزيل وتساعده في الحصول على عمل بعد الإفراج عنه. ويساعد التأهيل المهني نزيل المؤسسات العقابية على تحسين حالته النفسية من خلال تغيير نظرته عن ذاته ومفهومه لها وذلك بإدخال خبرات جديدة تمكنه من استعادة الثقة في نفسه التي لم تكن له أو كان ينكرها على نفسه، وبدخول هذه الخبرات ضمن تنظيم الذات بطريقة شعورية يزول الإحساس بالدونية والضعف والتوتر ويتولد شعور بالاتزان الشخصي الذي يحقق التوافق بين النزيل وذاته من جهة وبينه وبين الآخرين والمجتمع عموما من جهة أخرى، حيث أن الذات الاجتماعية يمكن تعديلها وتغييرها في إطار أوضاع جديدة، وهذا ما يجعل من المؤسسة العقابية مؤسسة اجتماعية مهمة لنزلائها الذين تنقصهم المكانة الاجتماعية المقبولة في المجتمع وذلك لما يحققه التأهيل المهني بالإضافة إلى عدة برامج أخرى للتأهيل على توفير الخبرات المفضية إلى شعور إيجابي بالذات تؤدي إلى استعادة النزيل لثقته بنفسه وشعوره بقيمتها وتسهل له الاندماج السليم ثانية في مجتمعه.

الكلمات المفتاحية: التأهيل المهني؛ مفهوم الذات، نزلاء المؤسسات العقابية.

Abstract:

The role of penal institutions within the framework of modern penal philosophy is limited only to the execution of punishment in order to maintain the security of society and protect it from the threat of crimes carried out by deviant persons; The government's decision to grant a permit to the police is a matter of concern. Vocational rehabilitation helps the inmate of penal institutions to improve his psychological state by changing self-perception and perception by introducing new experiences that enable him to regain self-confidence that he did not have or denied himself, and by entering these experiences within the organization of the self in a emotional way that eliminates the sense of inferiority, weakness and stress disepear and borne a new feeling of personal balance that achieves harmony between the guest and himself on the one hand and between him and others and society in general, where the social self can be adjusted and changed

in situations This makes the penal institution an important social institution for its guests who lack acceptable social standing in society for the achievement of vocational rehabilitation, in addition to several other programs to qualify for the provision of experiences leading to a positive sense of self that leads to the restoration of the guest's self-confidence and sense of value and facilitates him to integrate properly again into his society.

Keywords: professional rehabilitation; Self-concept ;inmates in penal institutio

* المؤلف المراسل .

مقدمة

صاحب تطور الفلسفة العقابية تطورا كبيرا في مفهوم ووظائف المؤسسات العقابية، ويكاد يترسخ اليوم المفهوم الإصلاحي لهذه المؤسسات في أغلب دول العالم حيث أصبحت مهمتها الأساسية إصلاح نزلائها وعلاجهم وإعادة تأهيلهم لتسهيل عملية إعادة إدماجهم من جديد في نسيج مجتمعاتهم بعد الإفراج عنهم كأفراد صالحين (الغامدي،1999، ص3).

وتقوم عملية إعادة التربية والتأهيل لنزلاء المؤسسات العقابية على برامج تأهيلية في عدة جوانب يقوم بالإشراف عليها وتطبيقها أخصائيين كل في ميدانه ، منها الجانب الصحي بما فيه الجانب النفسي والاجتماعي والترفيهي والتعليمي والأخلاقي وفي كذلك في جانب التكوين المهني الذي سيكون المحور الأساسي الذي ستدور حوله هذه المداخلة المتواضعة والتي سنبين من خلالها أهمية التكوين المهني داخل المؤسسات العقابية في مساعدة النزيل على تعديل سلوكه من خلال تعديل مفهومه لذاته ومكوناتها المتمثلة في أفكاره ومشاعره التي تعبر عن خصائصه بما تتضمنه من معتقدات وقيم ووجهات نظر (موسى،2010، ص 410) والتي لها أثر كبير في توجيه سلوكه، إن هذا المقال سيركز على ثلاثة عناصر أساسية تنطلق من تطور فلسفة العقاب وما تبعها من تطور في وظائف المؤسسات العقابية ،مرورا بالتأهيل المهني داخل هذه المؤسسات لنصل في لنهاية إلى دوره في تعديل سلوك الجناة من خلال تعديل مفهومهم لذواتهم.

1- تطور الفلسفة العقابية:

تعتبر المؤسسات العقابية (السجون) مؤسسات اجتماعية أوجدها المجتمع لمواجهة الجريمة كخطر اجتماعي يهدد امن واستقراره. وقد كانت ولازالت أهداف ووظائف هذه المؤسسات مقترنة بفلسفة العقوبة وهدفها في المجتمع، حيث تمثل العقوبة الجزاء الذي يوقعه المجتمع على المجرم مؤاخذة له

عما اقترفه، والتي من أهم مميزاتها كونها قانونية من حيث أنها محددة بنص قانوني وقضائية لأنها تصدر عن سلطة قضائية، ولا يمكن تنفيذها إلا بتدخل هذه السلطة عن طريق الدعوى العمومية وذلك لمحاكمة الجاني وتحديد العقوبة الملائمة للجريمة التي ارتكبها في حق المجتمع، وهي أيضا شخصية لأنها تنال المذنب وحده في شخصه أو ماله أو اعتباره أو حقوقه المدنية والوطنية.(سومر، 2009، ص 62).

وارتبط تطور المؤسسات العقابية بتطور أغراض ال>عقوبة على مر العصور التاريخية المتعاقبة ،ففي المجتمعات القديمة كان الغرض من العقوبة هو إشباع شهوة الانتقام من المجني عليه وذويه،فكانت العقوبة البدنية هي السائدة والتي لا تستغرق وقتا طويلا ، كالإعدام وبتر الأعضاء،وكانت السجون في ذلك الوقت تمثل أماكن يحجز فيها المحكوم عليه في انتظار محاكمته أو تمهيدا لتنفيذ العقوبة عليه والتي كانت تخلوا من كل ضرورات الحياة إضافة إلى القسوة والتعذيب.(نفس المرجع ،ص 92).

أما في العصور الوسطى فكان الهدف من العقوبة بالدرجة الأولى هو الاقتصاص ألتطهيري من الذنوب والخطايا،وهي فكرة الكنيسة التي كانت مسيطرة على الحياة بصورة شبه تامة،وقد عرفت هذه الفترة بعض التحسن على حالة السجون ولجناة بشكل جزئي .

وفي العصور الحديثة تطور مفهوم العقوبة إلى مفهوم إصلاحي ،حيث أصبح ينظر للجاني على أنه شخص عادي لكنه غير منضبط أخلاقيا واجتماعيا.ثم تطورت هذه النظرة إلى اعتبار الجاني شخصا مريضا يتطلب العلاج كبقية المرضى من الناحية الفيزيقية أو النفسية.وبذلك ظهر تحس أكبر على العقوبة وعلى المؤسسات العقابية المنفذة لها.(طالب، 2000، ص34).

وشهد القرن الثامن والتاسع عشر الاعتراف باستخدام الحبس كعقوبة جنائية أصلية ،حيث تم بناء بعض السجون ودور الإصلاح،وأصبحت العقوبة السالبة للحرية (عقوبة السجن) بديلا للكثير من العقوبات البدنية التي شاعت في فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية.

في القرن العشرين استقر مفهوم الوظيفة العلاجية للعقوبة وظهرت معها نظريات فلسفية في تفسير الجريمة ودراسة دوافع الإجرام،والتي تنطلق على تنوعها من افتراض أن المجرم يمكن إصلاحه بتقوية الشعور بالإنسانية وتعميق الشعور بالمسؤولية (فكرة إعادة التأهيل).

واستمرت النظرة التطورية إلى التجريم والعقاب في مسارها التطوري حتى دخلت مرحلة السياسة الجنائية الاجتماعية ،والتي بدأت مع ظهور اتجاه الدفاع الاجتماعي للفقيه "كراماتيكا"سنة 1945

وتأسيس مركز الدفاع الاجتماعي في نفس السنة .ليتبع ذلك صدور كتاب المستشار "أنسل" المعنون بـ " الدفاع الاجتماعي الجديد" سنة 1954.وهما مؤسسا مدرسة الدفاع الاجتماعي التي تهدف إلى حماية المجتمع من الانحراف والجريمة والوقاية منهما عن طريق تحويل الأشخاص المنحرفين من قوى بشرية معطلة إلى قوى قادرة على ممارسة حياة سوية منتجة تسهم في العمل الوطني،وبذلك يتحقق نظام الوقاية من الجريمة والعودة إليها .(بولعسري، 1990، ص 246).

وأعقب ظهور مدرسة الدفاع الاجتماعي حملة لأنسنة المؤسسات العقابية والتي نادت بها هيئة الأمم المتحدة بإصدارها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين سنة 1955 ،حيث اشتملت هذه القواعد على قسمين رئيسيين يتعلق الأول منهما: بالادراة العامة للمؤسسات العقابية ،فيما اهتم القسم الثاني بالأنظمة الواجب تطبيقها على كل فئة من فئات المسجونين،مثل إلزامية الفصل بين فئات المساجين ،الرعاية الصحية، اللباس،النظافة والمأكل والمشرب والحق في التعليم والتكوين المهني (عسوس، 1998، ص ص64-65).

2- التكوين المهني في المؤسسات العقابية:

إن التطور الكبير الذي يلعبه التعليم في إحداث التنمية الشاملة خاصة البشرية منها ،فان هناك جانبا مهما منه لا يمكن إغفاله وهو التعليم المهني والذي يعني اكتساب المعرفة او المهارة عن طريق الدراسة أو الممارسة ،وقد جاء فيما كتبه جون دولارد " أن المتعلم شخص يريد شيئا ما ،أن المتعلم يريد أن يلاحظ شيئا ما ،ان المتعلم شخص يحصل على شيء ما،ويلاحظ في هذه الأفعال أن التعلم معناه التغير وليس مجرد إضافة شيء ما...وأن التعلم يتضمن تغييرا في السلوك" وعندما يصبح هذا التغير في بعض المهارات بحيث يصبح المتعلم أكثر حذقا عند أداء بعض الأعمال المهنية فإن التعلم يطلق عليه تعليما مهنيا.(حطاب، 2004، ص 131).

- **تعريف التأهيل المهني:**

عرف "مادفين سيوسمان" التأهيل المهني "بأنه الجهود المبذولة وفق قواعد هذا الفن مع العديد من الناس ممن أصابهم قصور بدني أو حسي أو مجتمعي".

كما عرف على "أنه ذلك الجانب من عملية التأهيل المستمرة المترابطة الذي ينطوي على تقديم تلك الخدمات المهنية كالتوجيه والتشغيل بما يجعل الفرد قادرا على أداء أو استعادة عمل مناسب .وعرف أيضا على "أنه ميدان من أهم ميادين الرعاية الاجتماعية ،وأساس العمل فيه مساعدة من يعجزون عن العمل بسبب حوادث أو أمراض ليتمكنوا من استئناف أعمالهم أو مزاولة أعمال جديدة تلائمهم ويساهمون بذلك في بناء أوطانهم.

وقد عرف المؤتمر العربي للعمل كما يلي "يقصد بالتأهيل المهني أو التدريب المهني ويسمى في بعض الدول –التدوين المهني- إعداد الأفراد إعدادا مهنيا وتدريبهم على مهن معينة قصد رفع مستوى إنتاجهم وإكسابهم مهارات جديدة".

ويختلف التكوين المهني عن التأهيل المهني في أن هذا الأخير يتمثل في خدمات مهنية تقدم للعاجزين لتمكنهم من استعادة قدرتهم على مباشرة عملهم الأصلي أو أداء أي أعمال أخرى تتناسب مع حالتهم الصحية والنفسية والاجتماعية.وقد أشار يحي حسن درويش أن عملية لتشغيل والتوظيف هي غاية التأهيل المهني الذي يجب أن تنتهي عملياته بإلحاق الفرد بوظيفة أو عمل يتناسب مع التدريب الذي حصل عليه.(شاكو، 1988، ص75).

-برامج التأهيل المهني في المؤسسات العقابية:

تعمل برامج التأهيل المهني في المؤسسات العقابية شأنها شأن البرامج التعليمية بصفة عامة على إكساب النزيل قدرا من الخبرات وفق قدراته وظروف الحياة في مجتمعه وبيئته ،بحيث يكون اقدر على الاستفادة من هذه القدرات فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع ،ويمكنه من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية المختلفة التي تضمن له العيش في أمان مع نفسه ومجتمعه،أي أن تكون متسقة مع الفلسفة التربوية للمجتمع وثقافته الاجتماعية،وأن تكون متسقة أيضا مع حاجات المتدربين واهتماماتهم الإدراكية والعاطفية والحركية ،بالإضافة إلى التعرض إلى المشاكل التي يمكن أن تصادفهم في مجالات الحياة المختلفة.وبذلك فهي تراعي أن تكون هذه البرامج متفقة مع الاتجاهات العامة والقيم السائدة في المجتمع،وأن تكون مقبولة لدى المتدربين ،وواضحة ومعلومة لدى جميع المستويات التنظيمية،كما يجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق في حدود القدرات،والطاقات والإمكانيات المتاحة.و تتصف بالمرونة والواقعية والتي تركز على تعليم المنحرفين وتنمية قدراتهم واهتماماتهم المتنوعة. ويتضح أن أهداف برامج التعليم المهني في المؤسسات العقابية تركز على عدد من الموضوعات أهمها:

- تحقيق أهداف المؤسسات العقابية ودورها في المجتمع.
- حماية وسلامة أمن المجتمع.
- تنمية الإدراك الاجتماعي للمنحرفين.
- أهمية التعليم والتدريب المهني وأهدافه.
- اقتصاديات العمل (الأجور،الأسعار،الأرباح،الكفاية الإنتاجية.).

- العلاقات الإنسانية والاجتماعية.(حطاب، 2004، ص ص 164- 168)

ولضمان نجاح برامج التأهيل المهني داخل المؤسسات العقابية لابد من استثارة النزيل لأهمية تلك البرامج بالنسبة له، ويعمد الأخصائي النفسي في مساعدته والتحقق من مدى ملائمتها لميوله وقدراته ومستقبله المهني كما يراعى كفاية تلك البرامج على زيادة قدرة النزيل على العطاء والتكيف مع المجتمع وفرص حصوله على العمل عقب الإفراج عنه(إسماعيل، 1990، ص172).

- **أهمية برامج التأهيل المهني في المؤسسات العقابية:**

تبرز أهمية التأهيل المهني داخل المؤسسات العقابية من خلال الحفاظ على ما لدى النزيل من مواهب وإمكانيات وقدرات بدنية وذهنية والعمل على تنميتها، باعتبارها الوسائل اللازمة لتمكينه من الاندماج ثانية في المجتمع من جديد بعد الإفراج عنه ،وذلك من خلال تأهيله للكسب الشريف من المهنة التي يتعلمها ويتقنها في السجن (خضر،1984، ص ص 38-39) وخلق الثقة في نفوسهم بالمهنة الشريفة التي تولد لديهم الشعور بالمسؤولية ،وتدربهم على الدقة في العمل وتدفعن إلى التعاون مع الآخرين واحترام تعليمات المدرب وإرشاداته.(حطاب، 2004، ص143).

ولهذه الأهمية تخضع بعض الأنظمة في تشغيل السجناء الذين يعكفون على التدرب على مهنة وذلك بالتنسيق مع إدارة المؤسسة العقابية لعدة شروط أهمها:

- ✓ أن يبعد النزيل عن العمل الشاق أو السخرة ،أو يستغل العمل كعقوبة بدنية في إيلام النزيل.
- ✓ يتعين على الدولة تنظيم العمل والإشراف المباشر عليه فلا تترك ذلك لمقاول أو متعهد يستغلهم.
- ✓ ألا تراعى في عمل النزيل دواعي الربح ،بل يجب أن يهدف العمل في السجن إلى تحقيق أغراضه التأهيلية والإصلاحية .
- ✓ أن يشغل النزلاء بالعمل وأن يتفق العمل الذي يلحق به النزيل داخل المؤسسة العقابية مع قدراته واحتياجاته والعمل على إشباعها.
- ✓ ينبغي وضع نظام للمكافئة (الأجر) عن الأعمال التي يقوم بها النزيل داخل المؤسسة العقابية وان يراعى ان تكون قريبة لما يدفع عن المثل في المجتمع،وأن يستغل بعضها في إعانة أسرته.
- ✓ ينبغي اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتعويض المسجونين عن إصابات العمل وأمراض المهنة.

إن هذه الشروط أوردتها المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حق الناس جميعا في العمل ،كما نصت المادة (08) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على انه لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي(شريك،2011، ص ص 102-103). وجاء في المواد (31....38)

من القانون النموذجي العربي الموحد لتنظيم السجون ما مضمونه أنه لابد أن تسعى إدارة السجون لإنشاء وحدات للتأهيل المهني للمسجونين في المجالات الصناعية والتجارية والفلاحية وذلك تحت مراقبتها حيث لا بد أن يتمتع السجين الذي يقوم بعمل بمزايا العمل والصحة والضمان المقررة بمقتضى القوانين، وأن يتقاضى أجرا مناسبا عن العمل الذي يقوم به وفقا لما تقرره اللوائح التنفيذية، ويجب أن يتناسب التأهيل المهني مع إمكانيات إعادة تشغيل السجين بعد الإفراج عنه وإعداده للالتحاق بعمل مفيد.(القانون النموذجي العربي الموحد، 2000، ص 11).

- **معوقات برامج التأهيل المهني في المؤسسات العقابية:**

رغم كل الجهود التي تبذلها الدول في إطار إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في جانب التأهيل العلمي والمهني خاصة إلا أن الدراسات الامبريقية أظهرت وجود معوقات تحول دون وصول عملية التاهيل المهني إلى تحقيق أهدافها منها:

- ضعف البرامج التعليمية والمهنية وعدم ملائمتها للواقع، والذي غالبا ما يرجع لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات والفروق الشخصية الموجودة لدى مجتمع المؤسسات العقابية كالفروق في العمر و المستوى التعليمي والمهن التي كانوا يزاولونها من قبل.
- عدم تخصص الإداريين القائمين بها حيث أن معظم البلدان العربية توكل العملية التعليمية والتدريبية لغير المتخصصين في إدارة برامجها وهو ما ينجر عنه قصور في التنظيم في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر توفر عناصر ذات كفاءة عالية لتنظيم برامج تعليم وتدريب النزلاء.
- عدم توفر المعلمين المتخصصين في تعليم الفئات الخاصة ،حيث نجد أن معلمي ومدربي المؤسسات العقابية عبارة عن معلمي ومدربي المدارس العادية بكل أطوارها ومراكز التكوين المهني الذين يتعاملون مع أفراد أسوياء متجانسين ،حتى أن بعضهم يعزف عن العمل في المؤسسة العقابية نظرا لخصوصية التعليم والتدريب بها وحساسيته لوجوده داخلها مع قلة العائد المادي،
- نقص الإمكانات المادية رغم ما يخصص للمؤسسات العقابية من ميزانية فهي تعاني من نقص التمويل في أغلب بلدان العالم وهو ما يحول دون توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية والتكوينية.
- عدم توفر قاعات خاصة للتعليم والتدريب، فكل ما يوجد من بنايات داخل المؤسسات العقابية لم يوضع لغرض التعليم والتكوين، وبالتالي فهي غير مطابقة للمواصفات التي تتطلبها العملية التعليمية.

- عدم استمرارية العملية التعليمية والتدريبية بعد الإفراج عن النزيل خاصة المحكوم عليهم بالمدد القصيرة ومن ثم تفقد هذه العملية أثرها وأهدافها.
- عدم إلزامية التعليم والتدريب داخل المؤسسات العقابية حيث أنها مبنية على رغبة النزيل التي ينظر لها في الكثير من الأحوال على أنها ترفيهية، أو عدوله عنها لما ترتبط به من تجارب وذكريات قاسية أثناء دراسته في مرحلة الطفولة .(عسوس، 1998، ص ص 62-73).
- **وسائل مواجهة معوقات برامج التأهيل المهني في المؤسسات العقابية:**
  - أن يكون لكل مؤسسة إصلاحية برامج مهنية وبرامج شبه مهنية لتنمية المهارات المهنية لدى النزلاء.
  - أن يكون برنامج التدريب المهني جزء من وحدة متكاملة تتضمن تحديد الاحتياجات وأهداف برامج التعليم والتدريب المهني مع التركيز على المهن المطلوبة في سوق العمل.
  - أن يكون منهج التدريب منظماً حسب وحدات قصيرة مكثفة ليتمكن أصحاب الأحكام القصيرة من إنهائها.
  - أن تكون برامج التدريب متكاملة بحيث تتضمن إدخال العمل الأكاديمي المتمثل في مبادئ القراءة والكتابة والحساب ضمن البرامج التدريبية ليسهل على النزلاء استكمال الدراسة الثانوية بعد ذلك مع التركيز على الجوانب الأخلاقية أيضاً لإعادة تنشئة الفرد بالإضافة للمهارات المهنية.
  - يجب أن تصمم برامج التدريب بحيث تشبع حاجات النزلاء وليس حاجات المدرب أو المؤسسة.
  - يجب أن يكون هناك حافز مادي للنزلاء المتدربين مع حصول المتدرب على شهادات مهنية معترف بها من الدولة.
  - الاهتمام بخبرة وكفاءة المدربين والمعلمين وتجهيز ورش التدريب بكافة متطلباتها.
  - العمل على تشجيع عملية التدريب في أماكن العمل من خلال تنظيم دورات تدريبية في بعض الشركات الصناعية تمهيداً لتوظيفهم فيما بعد ومساعدتهم على التوظيف بعد ذلك.

- التأهيل المهني بالمؤسسات العقابية في الجزائر:

عرف التأهيل المهني داخل المؤسسات العقابية في الجزائر اهتماما كبيرا لما له من أهمية في إعادة إدماج نزلائها ثانية في المجتمع، وقد نصت المادة (95) من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الصادر سنة 2007 على أنه" يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو في

معامل المؤسسات العقابية أو في الو رشات الخارجية أو في مراكز التكوين المهني" ،كما بينت المواد (96-97-98-99) من نفس القانون كيفية تنظيم وتسيير هذا الجانب من جوانب التأهيل التي تقوم بها المؤسسات العقابية في الجزائر،حيث أوكلت المادة (96) لمدير المؤسسة تولي بعد استطلاع رأي لجنة تطبيق العقوبات إسناد بعض الأعمال المفيدة للنزيل مع واجب مراعاة حالته الصحية واستعداده البدني والنفسي،وقواعد حفظ النظام والآمن داخل المؤسسة،فيما بينت باقي المواد أن إدارة المؤسسة هي من تتولى تحصيل المقابل المالي لصالح المحبوس عن عمله المؤدى، حيث توزع هذه المبالغ إضافة إلى المبالغ التي يمتلكها والمنح التي يتحصل عليها على ثلاثة حصص متساوية:حصة لضمان دفع الغرامات والمصاريف القضائية والاشتراكات القانونية عند الاقتضاء،وحصة قابلة للتصرف تخصص لاقتناء المحبوس لحاجاته الشخصية والعائلية،وحصة ثالثة تحفظ كاحتياط تسلم للنزيل بعد الإفراج عنه.كما أقرت المادة (99) تسليم النزيل الذي اكتسب كفاءة مهنية أثناء قضائه العقوبة شهادة عمل يوم الإفراج عنه (قانون تنظيم السجون،2007، ص ص 19-20).

وقد عرف التأهيل المهني في قطاع السجون إقبالا متزايدا خاصة بعد توقيع اتفاقية بين وزارة العدل ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بتاريخ 22-10-2009 حيث عرف عدد المستفيدين من التأهيل المهني تزايدا كبيرا يوضحه الجدول التالي:

السنوات	عدد المستفيدين
2000-1999	797
2001-2000	830
2002-2001	1026
2003-2002	1676
2004-2003	1459
2005-2004	2807
2006-2005	5429
2007-2006	9728
2008-2007	14764

20500 2009-2008

وحسب تصريحات وزارة العدل فأن عدد المشتغلين بمؤسسات شبه مفتوحة والو رشات الفلاحية والو رشات الخارجية ارتفع من 674 سجين سنة 2005 إلى 1129 سجين سنة 2008 ،وهم موزعون عبر خمسة (05) مؤسسات للبيئة المفتوحة وتسع (09) ورشات فلاحية، كما يعمل بعضهم في ورشات الديوان الوطني للأشغال التربوية على مستوى مقر الديوان أو بالورشات الداخلية للمؤسسات العقابية في أعمال النجارة،الطباعة،الحدادة والتلحيم (شريك،2011، ص ص 162-164). وقد صرح وزير العدل خلال إشرافه على تدشين صالون خامس لمنتجات اليد العاملة العقابية والذي شاركت في 17 مؤسسة عقابية إن المنتجات المعروضة تعبر عن حقيقة ما تقدمه المؤسسة العقابية للمحبوس من فرص لتعلم حرف مختلفة،وأضاف المدير العام لإدارة السجون أن أصحاب المنتجات المعروضة تحصلوا على شهادات في التعليم والتكوين المهنيين.وجاء في تصريح آخر لوزير العدل لدى افتتاح الدورة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة الإدماج الاجتماعي لسنة 2012 أن عدد السجناء المسجلين في التكوين المهني بلغ 3500 سجين من أصل 4000 سجين مسجلين في التعليم والتكوين المهني معا.مؤكدا أن هذا الإقبال المتزايد سوف يعمل على الحد من الجريمة والعود لها التي تقدر حاليا بين 14% إلى 24 % حيث أكد أن كل الناجحين في التعليم والتكوين المهني لم يعودوا للسجن ثانية.وأكد أيضا أن ملف صحيفة السوابق هو محل الدراسة واصفا فرضها في ملف العمل بالطلب غير المحترم(الحدث، 2012).

3- دور التأهيل المهني في تعديل سلوك المساجين من خلال تعديل مفهومهم لدواتهم:

يعتبر مفهوم الذات أحد الأبعاد الهامة في الشخصية والتي لها أثر كبير على السلوك،ويحتل مفهوم الذات مكانا جوهريا في التوجيه النفسي ،وهو يعبر عن حصيلة خبرات الفرد الذاتية والاجتماعية التي يمر بها، حيث يتشكل مفهوم الفرد لذاته انطلاقا من حاجتين أساسيتين هما:

- الحاجة إلى احترام الآخرين له بشكل ايجابي (خاصة في مرحلة الطفولة) وهي حاجة أصلية لدى الإنسان والتي تعتبر من أهم دوافع سلوكه.
- الحاجة لاحترام الفرد لذاته عن طريق نظرته لنفسه، وتقييمه لذاته،ومدى شعوره بالتقدير والاحترام الذاتي الذي ينبع من داخله.

كما يعتبر مفهوم الذات مركز نظام الشخصية وبنائها وتكوينها ،ومعرفته تساعد في تحديد قدرة الشخص على التفاعل مع المجتمع ،ذلك لأن المجتمع هو المرآة التي يرى فيها الشخص نفسه.وقد

رأى وليام جيمس (William James) أن الذات في مجموعها الكلي لكل ما يمكن أن يرى الفرد أنه له ،حيث أشار إلى ثلاثة أنواع من الذات: الذات المادية التي تحتوي بالإضافة إلى جسم الفرد أسرته وممتلكاته،والذات الروحية (النفسية) التي تتضمن انفعالات الفرد ورغباته ،والذات الاجتماعية التي تتضمن وجهة نظر الآخرين حول الفرد.(موسى، 2010، ص 417).

و ينقسم مفهوم الذات إلى فسميين رئيسيين:مفهوم ذات ايجابي ومفهوم ذات سلبي، حيث تظهر على الشخص الذي يتمتع بمفهوم ذاتي ايجابي صورة واضحة لذاته ،يكشف عنها أسلوب تعامله مع الآخرين والذي يظهر فيه احترامه لنفسه وتقديرها ،والمحافظة على مكانتها الاجتماعية ودورها وأهميتها ،والثقة الواضحة بالنفس والتمسك بالكرامة والاستقلال الذاتي مما يعبر عن تقبل الفرد لذاته ورضائه عنها.

وينطبق المفهوم السلبي على مظاهر الانحرافات السلوكية والأنماط المضادة والمتناقضة مع أساليب الحياة العادية التي تخرج الحاملين لمفهوم سلبي لذاتهم عن الأنماط السلوكية العادية والمتوقعة من الأفراد العاديين في المجتمع والتي تجعلهم سيئو التكيف الاجتماعي والنفسي الذي يظهر في عدم القدرة على التوافق مع العالم الخارجي وعدم الاستقرار النفسي إضافة إلى عدم الاطمئنان في حياتهم ،كما يشعر البعض منهم بالكراهية من الآخرين الناجم عن شعورهم بعدم القيمة أو الأهمية ويصنفون ضمن فئة غير الأسوياء أو المنحرفين . إن هذه المظاهر الناتجة عن المفهوم السلبي للذات تنسحب على أغلب نزلاء المؤسسات العقابية الذين أدى بهم مفهومهم السلبي لذواتهم إلى صعوبة التوافق النفسي والاجتماعي الذي ترجمته سلوكا تهم المنحرفة انتهت بهم ليكونوا نزلاء المؤسسات العقابية.

أن نزيل المؤسسات العقابية عند التحاقه ببرامج التأهيل المهني التي تشرف عليها للمؤسسة يتعلم فقط مهنة تؤهله إلى العمل بعد الإفراج عنه والتي تساعده على الاندماج ثانية في المجتمع بل يرافق هذا التكوين اكتساب النزيل اتجاهات وأفكار وعادات جديدة من أهمها:

- ❖ التعود على النظام والالتزام والتعاون مع الغير.
- ❖ الاعتماد على النفس والثقة بها.
- ❖ اكتساب النزيل اتجاهات جديدة نحو العمل و رؤساءه والزملاء، وتكوين علاقات علاقات سليمة معهم قائمة على الاحترام المتبادل.(خضر، 1984، ص ص38 -39)
- ❖ استيقاظ ضمير النزيل وتغير أفكاره وطباعه.
- ❖ خلق القدرة لدى النزيل على الاستبصار الذاتي مما يجعله يقلل من الحيل الدفاعية الخاطئة لحل مشاكله ويتفاعل معها بحكمة وترو.

- ❖ إعادة بناء الجانب المعرفي للنزيل حيث يكتسب القدرة على فهم متطلبات الحياة الاجتماعية وكذلك فهم ظروف مجتمعه ومشاكله.
- ❖ تأطير النزيل وتوجيهه للإيمان بقدراته وطاقاته بما يسمح بتنمية قدرته الابتكارية والإنتاجية ويساعده على القيام بعمل شريف.
- ❖ مساعدة النزيل على اكتساب المهارات اللازمة وكيفية التصرف لمواجهة ظروف الحياة ومشاكلها بطريقة توافقية.
- ❖ كما يساهم التأهيل المهني في إعادة الثقة في نفس النزيل ودعوته إلى مصالحة ذاته والإيمان بإمكاناته وقدراته.
- ❖ كما تساهم المعارف التي يزود بها النزيل من خلال انخراطه في برامج التأهيل المهني في تعزيز الاتجاهات الايجابية في شخصيته ومقاومة الاتجاهات السلبية مما ينتج عنده مزيدا من الانسجام والتوازن،إضافة إلى إدراكه لأهمية العمل وفوائده له وللمجتمع الذي يخلف لديه اتجاه ايجابي العمل.(العبيدي، 1998، ص ص 113-123)

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن عملية التأهيل المهني لنزلاء المؤسسات العقابية ليست عملية تعليمية وتأهيلية إصلاحية فحسب ،بل تعتبر عملية ذات بعد علاجي يساهم في إكساب النزيل مفهوم ايجابي لذاته والذي تترجمه سلوكيات توافقية مع نفسه ومع الآخرين، وتساعده على استعادة مكانته كفرد له قيمته وأهميته في مجتمعه بعد الإفراج عنه ،والذي لا بد أن يكون مدعوما بتقبل المجتمع ومساعدته على الاندماج السريع في وسطه وهو ما تتكفل به مؤسسات الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم والتابعة لإدارة السجون بمساعدة جميع مؤسسات المجتمع المدني.

خاتمة

إن دور التأهيل المهني لنزلاء المؤسسات العقابية هو دور مهم ليس في تعليمهم وتأهيلهم لمهنة تمكنهم من الكسب الشريف بعد الإفراج عنهم مع ضرورتها خاصة بعد أن أثبتت الدارسات العلاقة الطردية بين البطالة والإجرام، وإنما لها دور علاجي نفسي من خلال الاتجاهات الايجابية التي يكتسبها النزيل أثناء عملية تكوينه المهني نحو نفسه والآخرين، والتي تساعده على استعادة ثقته بنفسه وبقدراته وقيمته وأهميته ودوره وتمكنه من التوافق السليم مع ذاته ومع المجتمع بعد الإفراج عنه، وقد بينت الإحصائيات أن جميع الناجحين في التكوين المهني لم يعودوا للمؤسسات العقابية مرة أخرى، وهو ما يثبت معه دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية.

قائمة المراجع:

1- اسماعيل سمير حسنين (1990): التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين،ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

2- حطاب سمير عبد القادر،عثمان محمد عبد السميع(2004): التعليم المهني في المؤسسات الإصلاحية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

3-خضر عبد الفتاح (1984): تطور مفهوم السجن ووظيفته،ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4-طالب أحسن مبارك (2000): العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية،ط1،الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

5-شاكو كونجمان (1988): تجارب الرعاية اللاحقة في لهند،ط1،الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

6-مصطفى شريك(2011): نظام السجون في الجزائر،نظرة علة عملية التأهيل كما خبرها السجناء، رسالة دكتوراه غير منشورة، عنابة، جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

7-موسى ماجدة (2010): مفهوم الذات الاجتماعي وعلاقته بالتكيف النفسي والاجتماعي لدى الكفيف، مجلة جامعة دمشق، مجلد رقم 26، ملحق 2010، جامعة دمشق.

8-النكلاوي أحمد (1998): واقع البرامج التعليمية والتربوية في المؤسسات الاصلاحية والعقابية في الدول العربية،الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9-عبد اللطيف حاتم عبد المنعم احمد (2011):عزوف نزلاء السجون عن الالتحاق بالمدارس،دراسة من المنظور البيئي الشامل لمعوقات التعليم والتدريب. الرياض، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

10-عسوس عمر (1998): معوقات العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الاصلاحية والعقابية في الدول العربية. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

11-العبيدي الأسعد (1998): دور الخصائص النفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية وخصائصها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها، الرياض، الجامعة التونسية.

12-الغامدي عبد العزيز بن صقر (1999):النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية، ط1، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

13-قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين (2007): تنظيم العمل في البيئة المغلقة، الجزائر، الأمانة العامة للحكومة.

14- القانون النموذجي العربي الموحد (2000): تأهيل وتشغيل المسجونين،ص 11، جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

المواقع الالكترونية:

15- سومر زولا (2009): المؤسسات العقابية تعرض منتجات نزلائها تراجع الاسترجاع 27-02-2012، تاريخ النشر 20-10-http://www.el-massa.com/ar/content/view/25783/42009

16- جريدة الحدث (2012): 08 بالمائة من المساجين يستفيدون من التكوين المهني في 48 تخصصا.

http://www.elahdath.net/index.php?option=com_content&task=view&id=16139&Itemid=38... تاريخ النشر: 02-02-2012 ، تاريخ الاسترجاع:10-02-2012